

التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة جريمة التهريب نموذجا:
دراسة ميدانية بالكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف
حدابري ريمة⁽¹⁾ د. محمد الصالح بوطوطن⁽²⁾

1- قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، sihem232@outlook.fr

2- قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، bototane@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/06/27

تاريخ المراجعة: 2018/06/27

تاريخ الإيداع: 2018/04/22

ملخص

تعد الجريمة من المواضيع التي أرقت العديد من الدول في محاولة الحد منها، فلا يمر يوم بل ولا دقائق إلا ونسمع أو نقرأ عن أفعال إجرامية خطيرة تهدد حياة الأفراد وتبديد ممتلكات الغير وتتخرب من اقتصاديات الدولة كما هو الحال بالنسبة للتهريب. ومن هنا فكرنا في محاولة ربط الجريمة بالأسرة باعتبارها المسؤول الأول عن نمو شخصية أبنائها، فإما أن تجعلها سوية وإما منحرفة تنغمس في الجريمة. هذه الأخيرة فك أحد ألبازها مرتبط إلى حد كبير في نظرنا بموضوع موسوم ب: علاقة التفكك الأسري بالجريمة "جريمة التهريب نموذجا".

الكلمات المفتاحية: تفكك أسرية، جريمة، تهريب.

La désintégration familiale et sa relation avec le crime : Le crime de contrebande est un modèle Etude sur le terrain du group de la gendarmerie nationale de Wilaya de Taref

Résumé

La criminalité est l'un des sujets que de nombreux pays ont rasé en essayant de les réduire, non pas un jour ou même quelques minutes, mais d'entendre ou de cliquer sur des actes criminels graves qui menacent la vie d'individus, exterminer les biens d'autrui et de détruire les économies de l'État, comme c'est le cas avec la contrebande. Par conséquent, nous avons pensé à essayer de lier le crime à la famille comme la responsabilité principale de la croissance de la personnalité de ses enfants, soit pour le faire ensemble ou déviant de se livrer à la criminalité. Ce dernier est très lié au sujet de désintégration de la famille est liée au crime de «contrebande de crimes comme modèle».

Mots - clés: Désintégration familiale, crime, contrebande.

Family disintegration and its relationship to crime: The crime of smuggling is a model Field study of the regional bloc of the national gendarmerie of Wilaya of Taref

Abstract

Is the crime of the themes that have troubled many of the states in an attempt to reduce them, not a day goes by and minutes only hear or read about acts of serious criminal offences threatening the lives of individuals and the property of the gas and of the economies of the state, as is the case for smuggling. And here we thought we'd try to link the crime family as primarily responsible for the personality development of their children, either make them together or oblique to indulge in the crime. The latter to decipher one of the mysteries of the past linked to a large extent, in our view, the subject is marked with Family disintegration is related to the crime of "smuggling "crime as a model".

Key words: Family breakdown, crime, smuggling.

مقدمة

تشير الإحصائيات في الجزائر من خلال الدراسات التي أنجزت حول مشكلات الأسرة المعاصرة أن معدلات الجريمة تزداد حدة داخل الأسر المفككة خلال مرحلة التغيير الاجتماعي السريع الذي لا يخضع للتخطيط الدقيق فحسب حصيلة لوحات الشرطة القضائية لجهاز الدرك الوطني الجزائري، فقد تم خلال ستة أشهر من السنة الماضية إحصاء 66933 قضية، منها 2177 جنائية و28997 جنحة و899 مخالفة، أدت إلى إيقاف 38323 شخص من بينهم 1418 امرأة و1337 قاصر. وتظهر إحصائيات الدرك الوطني في الأعوام الممتدة من 2008 إلى 2012، بأن المعدل السنوي للأحداث (القصر) المتورطين في شتى أنواع الإجرام هو 3153 شخص. فيما أشارت إحصائيات وزارة العدل إلى تسجيل 3 آلاف جريمة قتل خلال عام 2011 في البلاد، من بينها ما تم داخل نطاق العائلة الواحدة. جرائم راح ضحيتها أبناء وأقارب وأصدقاء، استعملت في 1500 جريمة منها أسلحة بيضاء من خناجر، وسيوف وسواطير. وتعددت دوافع ارتكابها من الاغتصاب والسرقة والشجارات والدفاع عن الشرف وغيرها. (99% من الأحداث ضحايا التفكك الأسري حسب رئيس الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل 2011).

أما مجتمعات دول العالم النامي ومنها الدول العربية الحديثة العهد بالاستقلال والتطور فلم تصل بعد إلى مستوى الاستقرار والازدهار والتنظيم المحكم والتقدم التكنولوجي الأمر الذي يفرض قدرا من الضبط والحماية للأسر، كما أنها تتعرض في كل فترة من فترات تاريخها لهزات ثقافية واجتماعية واقتصادية. والتفاعل غير الإيجابي بين أفراد الأسرة الواحدة وعدم قدرة كلا من الزوج والزوجة من جهة والأبناء من جهة أخرى على تجاوز مشكلاتهم الأسرية منها: الطلاق، والهجر، والموت، وهو ما يدفع بالكثير من الأبناء بل والأمهات أحيانا إلى الانغماس في عالم الرذيلة والجريمة ولعل أبرز هذه الجرائم "التهريب"، هذا الأخير الذي يتطور لصير أخطر حينما يصبح بمثابة تنظيم دولي. لذلك تم تناول هذا الموضوع ضمن الأطر الآتية:

التساؤل المركزي:

*هل توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة؟

التساؤلات الجزئية:

1- هل لجوء الأبناء إلى جريمة التهريب راجع لغياب الرقابة الوالدية؟

2- هل فقر الأسر المفككة دافع إلى جريمة التهريب؟

3- ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟

كما صادفتنا في دراستنا المفاهيم الجوهرية الآتية: التفكك الأسري، التهريب، الجريمة.

ونظرا لكون ما نجمه من بيانات حول الموضوع ومحاولة تفسيرها يدخل ضمن الوصف حتم علينا استخدام المنهج الوصفي بما فيه من كلام وأفاديل، مستعينا في ذلك ببعض تقنيات البحث وأدوات لجمع البيانات كالملاحظة المباشرة وغير المباشرة والمقابلة والاستمارة، أما بالنسبة لعينة الدراسة فكانت عينة قصدية (عمدية) من طرف الكتلة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف، مع ملاحظة وجود صعوبة الاتصال المباشر بالمهريين كان لابد من اللجوء إلى الدرك الوطني باعتباره الهيئة الأكثر تنبعا لنشاطات المهريين إلى جانب الجمارك الذين رفضوا حتى استقبلنا لدواعي أمنية وقانونية بحسب قولهم.

وفي الأخير أفرزت نتائج دراسة هذا الموضوع عن:

- 1- هناك علاقة بين الجريمة والتفكك الأسري لغياب الرقابة الوالدية دور في اللجوء إلى جريمة التهريب.
 - 2- الفقر داخل الأسر المفككة دافع إلى التهريب.
 - 3- أكثر الفئات المتورطة في التهريب هي فئة الشباب؟
- تتمحور إشكالية البحث على دراسة موضوع الجريمة على رأسها التهريب بمدينة حدودية تقع بالشرق الجزائري على الشريط الحدودي التونسي هي ولاية الطارف وعلاقته بالتفكك الأسري.
- 1- الإشكالية:**

تشير الجريمة اهتمام مختلف الشرائح الاجتماعية على حد سواء، بل إن أخبار الجرائم والحقائق التي تتناول الظاهرة الإجرامية هي الأكثر انتشارا في الأوساط العامة، والسبب في ذلك هو اعتقادنا بأن الجريمة تنعكس آثارها على عدد كبير من أفراد المجتمع، ولما كانت الجرائم تتطور بتطور المجتمعات حاول الباحثون تقسيمها حسب القيم وتنوع الأقاليم إلى عدة أنواع منها جرائم سياسية، واقتصادية، واجتماعية... الخ، ومن بين الجرائم الاقتصادية التي باتت تهدد أمن واقتصاديات العديد من الدول على اختلاف دراجاتها المتقدمة والمتخلفة وعلى وجه الخصوص الجزائر هو "التهريب"، هذا الموضوع الذي نال اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال الانحراف والجريمة الذين أعزوا عوامله إلى الفقر والبطالة والتفكك الأسري⁽¹⁾، هذا الأخير الذي تختلف معدلاته من مجتمع إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وتبعا للقيم والمعايير التي يؤمن بها المجتمع.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني أسرها التفكك بمختلف مظاهره، ولعل المتتبع لسيرورة الأسرة الجزائرية يلاحظ بدقة التغيرات البنوية الحاصلة على مستوى أفرادها بحكم التغير الاجتماعي. ونظرا لأهمية هذا الموضوع كان لابد من تناوله بالدراسة والتحليل في محاولة منا لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين التفكك الأسري والجريمة بصفة عامة وجريمة التهريب بصفة خاصة. فالتهريب بكافة أشكاله بات آفة العصر والمخرب الأساسي لبنى المجتمعات، فقد كشفت الإحصائيات الخاصة بمصالح الدرك الوطني في الجزائر عن خسائر تكبدتها الخزينة العمومية من جراء التهريب بمختلف أشكاله خاصة في الآونة الأخيرة حيث عالت المجموعة خلال سنوات 2009 و 2010 وسنتي 2011 / 2012 حوالي 220 قضية في التهريب تم خلالها حجز كمية هامة من البضائع المهربة في مقدمتها تهريب المرجان⁽²⁾، ويعرف التهريب ارتفاعا بالموازاة مع ثورات الربيع العربي التي حدثت في كل من ليبيا وتونس كبلدين لهما حدودية مع الجزائر، حيث لا يمر يوم دون أن نسمع أو نقرأ عن تفكيك عصابات من المهربين سواء كانت مخدرات، أو سلعا أو أشخاصا، أو آثارا... الخ. وبحكم أن أي دراسة علمية تتطلب حصر عينة البحث فكان لابد من اختيار إحدى الولايات الجزائرية ألا وهي ولاية "الطارف" نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به حيث جعل منها منطقة عبور بالنسبة للكثير من المهربين.

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال المركزي:

هل توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة؟

✓ الأسئلة الفرعية:

- 1- هل لجوء الأبناء إلى جريمة التهريب راجع لغياب الرقابة الوالدية؟

2- هل فقر الأسر المفككة دافع إلى جريمة التهريب؟

3- ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟

2-المصطلحات والمفاهيم:

تصادفنا في هذه الدراسة مفاهيم نراها أساسية وذات الصلة بموضوع "التفكك الأسري وعلاقته بالجريمة" وهي التفكك الأسري، جريمة التهريب.

أ- مفهوم التفكك الأسري:

أولاً: التحديد اللغوي

تفكك انفك فك فصله وخلصه ويقال تفككت شخصية فلان، ضعفت، وفلان يتفكك في مشيه فالتفكك في اللغة معناه الضعف والاضطراب⁽³⁾.

ثانياً: التحديد الاصطلاحي

قد تعددت واختلفت التسميات حول هذا المصطلح فهناك من يطلق عليه اسم "التفكك الأسري" والذي يتم بفقد أحد الوالدين أو كليهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة من الزمن وهناك من يطلق عليه باسم "تصدع الأسرة" والذي يحدث في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق⁽⁴⁾.

كما يقصد به اختلال وظائف الأسرة أو انهيار الأدوار والبناء الأسري نتيجة لغياب أحد الأبوين أو كليهما نتيجة للوفاة أو الطلاق أو الهجر.

ب- مفهوم الأسرة:

أولاً: التحديد اللغوي

الأسرة مشتقة من الفعل أسر بمعنى قيد، والأسرة هي الكل، يقال جاءوا بأسرهم أي جميعهم. والأسرة هي شدة الخلق، يقال شد الله أسرهم، أي أحكم خلقه، وأسرة الرجل عشيرته والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته، وتعني الأسرة القوة والشدة، لذلك تفسر بأنها الدرع الحصين، فأعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض، ويعتبر كل واحد منهم درعا للآخر، فأصل الأسرة هو التقيد برباط ثم تطور معناها ليشمل القيد برباط أو بدون رباط، وقد يكون القيد أمراً حتمياً لا مجال للخلاص منه وقد يكون اختيارياً ينشده الإنسان ويسعى إليه. و« تعني الأقارب، والعشيرة والعائلة وهي أهل الرجل أو أهل المرأة »⁽⁵⁾.

ثانياً: التحديد الاصطلاحي

الأسرة هي المؤسسة والخلية الأولى التي يتلقى فيها الفرد كل القيم والأساليب التنشئية السليمة والراعي الأول للأحداث وحاميهم من الانحرافات والإجرام، حيث تساهم بشكل كبير في نمو الوعي الخلقي للفرد.

حين يعرف كل من (عباس محمود عوض ورشاد صالح دمنهوري) في كتابهما علم النفس الاجتماعي: «الأسرة عبارة عن وحدة إنتاجية بيولوجية تقوم على زواج شخصين يترتب عليه نتاج في الأطفال عند ذلك تتحول الأسرة إلى وحدة اجتماعية»⁽⁶⁾.

ت- الأسرة في علم الاجتماع:

الأسرة لدى بعض علماء الاجتماع لفظ ينبغي أن يكون مقصوراً على الرابطة الاجتماعية التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء والتي تضم بالإضافة إليهم بعض الأقارب، فيعرفها بعضهم بأنها رابطة اجتماعية تتألف من زوج

وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك، بحيث تضم أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال (7).

ث- الأسرة في القانون الجزائري:

لم يعرف الدستور الجزائري الأسرة، لكن تضمنت أحد مواده أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع، أما في قانون الأسرة الجزائري فنجد المادة الثانية منه تنص على أن "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة".

وعليه يتبين أن التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري تعريف يظهر النسق الاجتماعي الذي تقوم عليه الأسرة في إطار قانوني إذ يعتبرها الخلية الأساسية للمجتمع، وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية والقرابة تجعل منهم كيانا واحدا إلى جانب اعتمادها في استمراريتها على الترابط والتكافل بين أفرادها وحسن المعاشرة (8).

ج- أنواع الأسر:

أولا: الأسرة النووية:

هي تلك الأسرة المتكونة من الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين ويمكن أن يقيم أحد الأقارب فيها كالأخت أو الأخ أو أحد الوالدين وهناك من يسمي هذا النوع بالأسرة الزوجية (9).

ثانيا: الأسرة الممتدة:

وهي الأسرة التي تتكون من عدة أسر زواجية تنظم في أسرة واحدة تربط بين أفرادها رابطة الدم ويعيش أعضاؤها ضمن وحدة سكنية واحدة وتشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين من الذكور وزوجاتهم وأحفادهم، وتختلف الأسرة الممتدة عن الأسرة الزوجية النووية من حيث أنها تتألف من ثلاثة أجيال أو أكثر وقد تستمر في الوجود إلى ما لا نهاية (10).

ثالثا: أسرة الإنجاب:

وهذا النوع من الأسر يتكون من الزوج والزوجة قبل الإنجاب بحيث إذا تزوج الابن وكون أسرة جديدة تسمى بأسرة الإنجاب وهي أول مراحل الأسرة النووية وبالرغم من تأثر الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرائية التي مرت بها المجتمعات في مختلف أرجاء العالم، إلا أنها بقيت مركز التماس ومصدر الرعاية الأولية المباشرة ولا يزال الفرد خلال حياته يمر بنمطين مختلفين من الأسرة (11).

ح- أنواع التفكك الأسري:

يشهد الواقع الراهن أمثلة كثيرة على تصدع الأسر، وغياب جو المودة والرحمة والدفء الاجتماعي، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مراجعة الوسائل التربوية، حيث تظهر تسميات أخرى إلى جانب مفهوم التفكك الأسري للدلالة على ذات الظاهرة مثل: البيوت المحطمة، والتصدع الأسري، ويعزى التعدد إلى ترجمة المفاهيم الأجنبية، وثمة عناصر مشتركة بينها حيث تشير إلى: اختلاف السلوك في الأسرة، وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة. وينقسم إلى نوعين هما:

أولا: التفكك النفسي: يحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشع فيها عدم احترام حقوق الآخرين (12).

ثانيا: التفكك البنائي: وينشأ عن غياب الوالدين أو كليهما بالموت، أو الطلاق، أو هجر أحد الزوجين للأبناء بانشغاله بالعمل، بحيث لا يستطيع الإشراف على تربية هؤلاء الأبناء⁽¹³⁾.

خ- مفهوم الجريمة:

أولا: التحديد الاصطلاحي

إن الجريمة في نظر علماء الاجتماع (دوركايم مثلا) هي ظاهرة اجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها ويقصد بطبيعية وسوية أنها ليست شاذة على أساس أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيرا أم كبيرا متقدما أو متخلفا ريفيا أو حضريا من الإجرام والانحراف فهي حتمية واعتيادية ولكنها حين تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية⁽¹⁴⁾.

د- مفهوم التهريب:

أولا: التحديد اللغوي

التهريب هو مصدر الفعل هرب، يهرب، هربا وهروبا ومهربا وهربانا، وهو (فعل رباعي متعد) هَرَبْتُ، أُهَرِّبُ، هَرَّبْتُ، مصدر تَهْرِيبٌ. بمعنى: فر من أداء حق أو واجب، أي تهرب من واجباته، وفي موضع آخر يقصد به: أسرع في الأرض وأبعد في الأمر بمعنى أغرق فيه وبالغ وجعله يهرب الأشياء أي نقلها خفية من بلد إلى بلد أو من مكان إلى مكان، مثال: «هرب المخدرات، هرب الذهب»⁽¹⁵⁾.

ثانيا: التحديد الاصطلاحي

هو عملية غير قانونية يرتكبها الفرد من أجل إشباع حاجاته، ورغباته الخاصة وهي من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وتندرج ضمن الجرائم الاقتصادية نظرا لنتائجها السلبية على الاقتصاد الوطني. ويقصد بالتهريب أيضا استجلاب غير مشروع لسلع وبضائع دون أن يدفع عليها الضرائب الجمركية المقررة وذلك باعتبار أنه يتم إدخالها خلسة⁽¹⁶⁾.

ثالثا: التحديد القانوني للتهريب

التهريب قانونا، هو كل استيراد للبضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك وبصفة غير قانونية أو عن طريق الغش مثل: "تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة، العملة، السيارات... الخ"، كما جاء ذلك في الأمر 06/05 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لـ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب⁽¹⁷⁾.

رابعا: التحديد الاقتصادي للتهريب

فسر رجال الاقتصاد أن جميع النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة فهي تمارس بطريقة غير شرعية وقانونية وبالتالي تؤدي إلى بروز اقتصاد ثانٍ ينافس الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تذبذب في الأسعار بين سلعتين من نفس الصنف ومن هنا يبدأ احتكار السوق من قبل السلعة الأولى، لذا أقيمت مراقبة مستمرة وواضحة⁽¹⁸⁾.

3- المنهج المستخدم:

يعرف المنهج العلمي، بأنه مجموعة من القواعد العامة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى الحقيقة ولقد اختلفت المناهج العلمية باختلاف العلوم، وأصبحت طبيعة البحث العلمي هي التي تحتم على الباحث استخدام أسلوب معين ومنهج خاص في التحليل والدراسة⁽¹⁹⁾ وبحكم أن موضوعنا يتمحور حول علاقة التفكك الأسري

بالجريمة، فإن هذا تطلب منا استخدام "المنهج الوصفي" دون غيره من المناهج العلمية الأخرى، وذلك التلاؤمه مع طبيعة دراستنا حيث حاولنا وصف الظاهرة لاسيما وأن الموضوع جديد يتطلب منا الوصف وفق التحليل والتفسير. تتطلب منا الدراسات الوصفية الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على البيانات والمعلومات بل يمكن الجمع بين أكثر من أداة وطريقة في نفس الوقت ومن بين الأدوات التي تم الاستعانة بها في هذا البحث ما يأتي:

4- أدوات جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات من الميدان للتحقق والوقوف على التساؤلات أو الأهداف المتعلقة بالظاهرة المدروسة معتمداً في ذلك على عدة وسائل، تمكنه من الحصول على بياناته الميدانية وعلى مستوى بحثنا فقد قمنا باستخدام البيانات أو الأدوات الآتية:

أ- الملاحظة المباشرة:

وهي ملاحظة بسيطة يراقب بها الملاحظ جماعة ما دون المشاركة في أنشطتهم، مع تجنب قدر من الإمكان الظهور في الموقف حتى لا يؤثر على الملاحظين وسلوكهم الطبيعي ويسجل ما يراه في شكل ملاحظات⁽²⁰⁾.
*ومن خلال تواجدها على مستوى الكتلة الإقليمية للدرك الوطني بولاية الطارف في إطار الدراسة الاستطلاعية للكتلة استخدمنا هذا النوع من الملاحظة ولكن في إطارها الضيق، نظرا للصعوبات التي وجدناها على اعتبار أن العينة التي نتعامل معها هي أحد أجهزة الأمن التي تتميز بالصرامة والدقة والتحفظ إن صح القول.

ب- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، باعتبارها محادثة موجهة ولقاءً عمدياً مصمماً للحصول على بيانات للدراسة والتشخيص وتتكون المقابلة في أبسط صورها من مجموعة من الأسئلة معدة سلفاً من قبل الباحث، وجوهر المحادثة هو السؤال والجواب ويطرحها وجهاً لوجه⁽²¹⁾.

1- المقابلة من حيث عدد المبحوثين:

فرضت علينا ظروف المقابلة اختيار المقابلة الجماعية، نظراً لأن أفراد الدرك الوطني وبحكم ضيق الوقت تعذر علينا مقابلة كل واحد بمفرده، وإنما تم اختيار كل 5 أفراد لإجراء مقابلة معهم لمدة يوم واحد.

2- المقابلة من حيث درجة المرونة في موقف المقابلة:

اعتمدت مقابلتنا لأفراد الدرك الوطني بولاية الطارف على المقابلة المقننة، حيث تم إعداد مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً والتي تتمحور حول القضايا الآتية: أسئلة حول الجرائم المنظمة من بينها التهريب. لماذا نهرب؟ من هم المهربون؟ ما نوعية البيئات التي ينحدر منها المهربون؟ هل يسود هذه البيئات تفكك أسري؟ ما نوع هذا التفكك؟ ما هو النموذج الأبوي السائد داخل هذه الأسر؟ وأسئلة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تطبع أسر مجتمع الطارف؟ كما تم اعتماد أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة لإثراء النقاش بين أفراد الدرك الوطني.

ت- الاستمارة:

تعتبر نموذجاً مصمماً يضم مجموعة من الأسئلة توجه للأفراد من أجل الحصول على البيانات الكافية حول موضوع الدراسة. ولقد تطلب منا الموضوع بناء استمارة بحث وصياغة مجموعة من الأسئلة التي وجدناها تجيب عن تساؤلات الدراسة. وكان تطبيق الاستمارة عن طريق توزيعها يدا بيد إلى المبحوثين (أفراد الدرك الوطني) والجلوس معهم دون التأثير عليهم، وإنما لشرح طبيعة الأسئلة فقط.

5- مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري (عينة الدراسة):

من هذا المنطلق فإن اختيار العينة الممثلة للمجتمع الأصلي والمناسبة للدراسة ترتد إلى 3 عوامل:

1- طبيعة المجتمع الأصلي.

2- نوع التصميم الذي يتم من خلاله اختيار العينة.

3- درجة الثقة التي يمكن تحقيقها لضمان صدق العينة وحسن تمثيلها للمجتمع الأصلي. وبالنسبة لموضوع دراستنا فلقد فرضت الظروف الأمنية الصعبة على الباحث انتقاء عينة تتكون من (30) مع العلم أن هذا العدد تم تحديده من طرف الكتلة الإقليمية.

• **مجتمع البحث:** كان من الصعب تحديد المجتمع الأصلي والرجوع إليه بسهولة، لأن المجتمع الذي يتعامل معه الباحث يتمثل في أحد أجهزة الأمن الحساسة في الجزائر وهو الدرك الوطني، وبالتالي فهو ليس مجتمعا عاديا فكونه جهازا أمنيا وإداريا فإنه لا ينسجم أحيانا مع طبيعة البحث العلمي، حيث ينبغي في كل مرة ومرحلة تقريبا تقديم التصريح باللقاء والدخول للكتلة الإقليمية خاصة وأن الموضوع علاقة التفكك الأسري بالجريمة بمختلف أشكالها.

• **عينة الدراسة:** كان انتقاء العينة مقصودا وهي الفئة المكلفة بمكافحة الجريمة على اختلافها وفي مقدمتها التهريب.

ب- المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة بولاية الطارف وبالضبط على مستوى الوحدة الإقليمية للدرك الوطني لولاية الطارف وكذا مع زيارات استطلاعية لبعض المناطق الحدودية: أم الطبول، الكرمة، بوحجار، أيوس⁽²²⁾.

6- أهم النظريات المفسرة للجريمة:

سيتم فيما يلي عرض موجز لأهم أفكار النظريات التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وبخاصة الإنسانية، والتي تصبو إلى تفسير الجريمة كسلوك إنساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموما حظي موضوع تحديد ماهية الجريمة باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة كعلم الأخلاق، وعلم النفس، والقانون وعلى رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر على وجود العديد من التعاريف التي اختلفت إما من حيث الاهتمام (سلوك إجرامي أو مجرم، أو مؤسسات عقابية) أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء موضوع الجريمة إما: اجتماعية، أو قانونية، أو أخلاقية، دينية، ومثل هذا الاختلاف في الاهتمامات والتوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتفسير الجريمة يرد لعوامل عدة أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية، إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها العلماء، فمنهم من اهتم بالمؤسسات والنظم العاملة على مكافحة الجريمة، و منهم من اهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون على دراستهم للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المجرم والجريمة، وبالتالي كان هناك تباين في النتائج وتعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة موضوع الجريمة لتظهر بذلك تصنيفات مختلفة مفسرة للجريمة تحت لواء إما مدرسة أو نظرية، أو اتجاه أو مذهب أو مدخل أو سياق. (انظر: الموقع المنشاوي للدراسات والبحوث: عبد الله أحمد عبد الله المصراطي: الظاهرة الإجرامية الماهية والتفسير بمنظور اجتماعي معاصر).

أ- المدرسة الوضعية:

تذهب المدرسة الوضعية إلى أن هناك مجموعة من الخصائص البيولوجية والنفسية والاجتماعية هي التي تحكم و تحدد السلوك الإنساني. ولعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه المدرسة:

- 1- يعيش البشر في عالم محكوم بالسبب والنتيجة.
- 2- يمكن علاج المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة من خلال الدراسات المنظمة للسلوك الإنساني.
- 3- يعد السلوك إجراميا نتيجة لوجود خلل أو اضطراب أو شذوذ داخل القوى الاجتماعية الخارجية، وحين يوجد الخلل فإن واجب علم الجريمة هو تقديم يد المساعدة بهدف الإصلاح.

أولاً: المنظور البيولوجي

يعتبر سيزار لمبروزو (1839-1909) Cesare Lombroso من أبرز رواد المدرسة الوضعية الذي اعتبر أن المجرم غالبا ما يحمل العلامات "الصفات الارتدادية" التي ترده إلى الإنسان المتخلف وهي بذاتها قد لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها ومن هنا غلب دور الوراثة وقد انتهى إلى أمرين أساسيين:

- 1- أن الصفات الارتدادية (الصفات الخلقية) الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم.
- 2- أن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة وإنما تؤدي إلى توافر الميل نحو الجريمة ما لم تقترب بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد⁽²³⁾.

في حين اهتم أنريكو فيري (1856-1929) Enrico Ferri بإبراز عامل البيئة حيث واصل أبحاث لمبروزو وأقر أن الأساس الطبيعي للجريمة لا ينبع من الذات الداخلية وإنما يرجع إلى عوامل خارجية كالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم، فالجريمة في نظره هي نتاج لمزيج من عوامل داخلية (شخصية) وعضوية ونفسية وعوامل خارجية اجتماعية وطبيعية.

أما تشارلز جورنج 1901 Charles Goring فقد حاول الانفصال عن نظرية لمبروزو وحاول تفسير ظاهرة الإجرام طبقا لنظرية "الانتقاء الطبيعي" التي توضح من الوجهة الاجتماعية الصلة بين الخصائص التي لاحظها لدى المجرمين وبين جرائمهم، حيث حاول عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء وبين الإخوة بالنظر إلى سلوكهم الإجرامي التدليل على وجود ميل إلى الإجرام وعلى أن ظروف البيئة كعامل إجرامي ليست لها سوى أهمية ضئيلة⁽²⁴⁾.

النقد:

*من أهم الانتقادات الموجهة لسيزار لمبروزو هي الافتقار إلى الأسانيد العلمية التي تؤكد توافر ما يسميه لمبروزو بعلامات الردة في الإنسان الأول فالمعلومات المتاحة عن الإنسان الأول محدودة للغاية وغير موثوق بها.

*أما جورنج فحاول إبراز أهمية عامل الوراثة في الإجرام عن طريق التقليل من أهمية العوامل البيئية وكان من المفروض أن يبحث في تأثير كافة العوامل البيئية حتى تكون مقارنته بين هذه العوامل وعامل الوراثة صحيحة .

*في حين اعتبر دي تليو أن المبالغة والإصرار على ضرورة وجود الاستعداد أو التكوين الإجرامي لدى كل من يرتكب الجريمة أمر يصعب التسليم به بصورة مطلقة فالتكوين الإجرامي لا يصدق إلا على الجريمة الطبيعية أو الأخلاقية.

ثانيا: المنظور النفسي

يرتبط معظم التراث المتعلق بتأثير العوامل السلوكية بأعمال سيجموند فرويد (Sigmund Freud - 1939) (1856). وفي الواقع فإن فرويد لم يذكر سوى القليل عن الجريمة وفي المقابل قام علماء التحليل النفسي بدراسة تأثير الصراع اللاشعوري على السلوك الإجرامي أمثال:

Aichhorn 1925, Abrahamsen 1944, Friedlander 1947، ويعتقد فرويد أن عجز الأنا عن تكيف الميول الفطرية لدى الشخص مع متطلبات الحياة الاجتماعية أو عن التسامي بها و كبثها في اللاشعور، وانعدام وجود الأنا العليا وعجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي. كما أبرز فرويد وجود علاقة بين الأمراض النفسية والجريمة وأي خلل في الجهاز النفسي أو العصبي يؤدي إلى انحراف نشاطه عن النحو الطبيعي ومن أبرز هذه الأمراض: الهستيريا، وعصاب القلق والقهر، السيكيوباتية.

النقد:

من أهم الانتقادات الموجهة إليه هو عدم وجود صلة حتمية بين الخلل النفسي والجريمة، فكثيرا ما يكون الشخص مريضا نفسيا ومع ذلك لا يرتكب السلوك الإجرامي ومن ناحية أخرى فهذه النظرية لا تستطيع أن تقدم برهانا علميا على صحتها.

ثالثا: المنظور الاجتماعي

وعلى الجانب السوسيولوجي كانت هناك بعض المداخل الوضعية المبكرة تضمنت دراسة السلوك الفردي ومعدلات السلوك في المجتمع ومن أبرزهم جبرائيل تارد: Gabriel Tarade الذي ذهب إلى أن السلوك الإنساني بما فيه السلوك الإجرامي يعد نتاجا لعملية التقليد والمحاكاة ويؤكد تارد على أن الأفراد ذوي الوضع الاجتماعي المتدني لربما يقلدون من هم أعلى مرتبة منهم حيث اعتبر المجرم ضحية يائسة ونظر إلى الجريمة على أنها نتاج عوامل ثلاثية مركبة: عضوية، وطبيعية، واجتماعية إلا أن الأخيرة هي الغالب. ومن خلال نظرية التقليد والمحاكاة التي أقامها تارد يرى إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والتواصل الاجتماعي. فقد أكدت معظم الدراسات أن التقليد والاختلاط كان عنصرا أساسيا في بعض أنواع الجرائم كالبيعاء والاتجار بالمخدرات والتخريب (25).

النقد:

يرى البعض أن قانون التقليد والمحاكاة الذي يحكمه الطابع التفاضلي والنسبية الفردية لا يقوى على تفسير ظاهرة الجريمة تفسيراً تكاملياً.

وتتطوي تحت المنظور الاجتماعي النظريات الآتية:

❖ -نظرية المخالطة الفاصلة:

تظل نظرية المخالطة الفاصلة لسذرلاند Sutherland واحدة من أكثر النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي انتشارا وشيوعا في ميدانها ولعل أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هي:

- 1- يعد السلوك الإجرامي سلوكا متعلما بنفس الطريقة التي يتم من خلالها تعلم أي سلوك آخر.
- 2- يتم التعلم من خلال مواقف اجتماعية ومن خلال الاتصال بين الأفراد المشتركين في تلك المواقف.
- 3- يتم القدر الأكبر من التعلم من خلال الاتصال بأفراد ذوي أهمية بالنسبة لنا.
- 4- تطرح البيئة الاجتماعية القريبة في موقف التعلم أمرين هما طريقة ارتكاب السلوك والقيم المرتبطة بهذا السلوك.

- 5- يحدث السلوك الإجرامي عندما تميل القيم المرتبطة بسلوك معين في اتجاه مخالفة القواعد القانونية.
- 6- إن وجود عدد كبير من الجماعات والثقافات في المجتمع يزيد من إمكانية تعلم أنماط مختلفة من القيم والمبررات.

❖ نظرية الأنومي: روبرت ميرتون Robert Merton

أسس روبرت ميرتون من نظرية دوركايم نظرية أكثر تنظيماً واتساقاً، حيث تعد نظريته من أبرز النظريات التي مارست تأثيراً قوياً وعميقاً على كل نظريات الجريمة ولعل من أهم النقاط الأساسية التي تقوم عليها هي أن معظم أفراد المجتمع يتشاركون في نسق عام من القيم، هذا الأخير الذي يعلمنا ما هي الأشياء التي يجب أن نكافح من أجلها أي الأهداف الثقافية وكذلك أكثر الطرق الملائمة (الوسائل المجتمعية) لتحقيقها، فإن لم تكن الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادلة فإن ذلك يؤدي إلى خلق موقف يتسم بالأنومية، فبدون وجود وسائل مقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف سوف يحاول أفراد المجتمع البحث عن وسائل تحقيق هذه الأهداف وهذه البدائل المختلفة يطلق عليها أنماط التكيف⁽²⁶⁾.

❖ نظرية التسمية:

يعزو الكثير من علماء الجريمة نظرية التسمية إلى فرانك تانينبايم Tannenbaum الذي يرى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع ولكن الواقع أن الشخص المنحرف متوافق بصورة ما مع جماعة معينة، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع. ومن أهم النقاط التي تركز عليها هذه النظرية هو أن المجتمع ينظر إلى الفرد بمجرد -وصمة- باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به، فالشخص الموصوم على أنه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها⁽²⁷⁾.

❖ نظرية الصراع:

يذهب لويس كوزر Lewis Coser إلى أن الصراع يدعم بناء الجماعة و ينهي لدى الأفراد الشعور بالانتماء إليها وبالتالي فإن هدفه الأساسي هو التدليل على الدور الإيجابي للصراع والذي يتمثل في دعم البناء الاجتماعي للجماعات والمجتمعات وتحقيق التوافق والتكيف مع العلاقات الاجتماعية ومن أهم النقاط الأساسية التي تركز عليها هذه النظرية:

- 1- الصراع هو حقيقة الحياة وهو يعد من أبرز سمات المجتمع.
- 2- نظراً لندرة الموارد المادية والاجتماعية فإن هناك طلباً عليها وتعد محاولة السيطرة على هذه الموارد هو الذي يولد العنصر الأساسي للصراع في المجتمع⁽²⁸⁾. (انظر عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان الأردن).

❖ نظرية الضبط الاجتماعي:

تفترض نظرية الضبط الاجتماعي وجود نظام أخلاقي قائم وإطار مرجعي تقليدي في المجتمع، حيث تجد نظريات الضبط الاجتماعي مؤسسات اجتماعية تزيد من قوة الرابطة بين الفرد والمجتمع، وعندما تضعف هذه المؤسسات لأي سبب من الأسباب فإن الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي تضعف أيضاً وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية بحدوث درجة أكبر من الانحراف، وتعد نظرية "هيرشي" Hirshi من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية فقد طرح صورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية فبدلاً من النظر إلى الأفراد

على أنهم منحرفون أو متوافقون فقد اعتقد هيرشي تماما مثل "دوركايم" أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات و أن انحراف الفرد راجع إلى ضعف روابط المجتمع وانهيائها.

النقد:

تعد نظريات الضبط الاجتماعي نظريات ضيقة النطاق حيث تركز بوضوح على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي (29).

خلاصة:

من خلال العرض السابق لأهم النظريات المفسرة للجريمة نستنتج أن كل نظرية حاولت التركيز على عامل وحيد في تفسيرها للجريمة سواء كان هذا العامل: بيولوجيا أو نفسيا أو عقليا أو اجتماعيا.

7- أهم الدراسات في هذا المضمون:

بحكم أن موضوع علاقة التفكك الأسري بالجريمة يحتاج إلى دراسات سابقة وجدنا عددا لا بأس به حيث ركزنا على أربع منها:

أ- دراسة لعمامرة مباركة بعنوان "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي" (30)

فرضيات الدراسة: وقد وضعت الباحثة الغرض الرئيسي للدراسة كالآتي:

هناك علاقة إيجابية طردية بين التفكك الأسري وجريمة القتل في المحيط العائلي.

وتتنبق من هذا الغرض ثلاث فرضيات فرعية جاءت كما يأتي:

1- هناك علاقة إيجابية طردية بين عدم التكيف العائلي بين أفراد الأسرة وارتكاب جريمة القتل في المحيط

العائلي .

2 - هناك علاقة عكسية بين زيادة جرائم القتل العائلي والتفريط في القيم المجتمعية والدينية.

3- تزداد جرائم القتل في المحيط العائلي مع مخالطة رفقاء السوء.

المنهج العلمي المستخدم في البحث: لما كانت الدراسة الحالية دراسة مركبة فقد اقتضى الأمر الاستعانة بأكثر من

منهج لإتمامها وخاصة فيما يلي: 1- المسح الاجتماعي الشامل 2- دراسة الحالة 3- منهج تحليل المضمون 4-

المنهج التاريخي 5- المعالجات الإحصائية.

ب- دراسة "بورث" Burt تحت عنوان " البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي: (31)

وتندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام، حيث انطلق "بورث" من سؤال جوهري "ما هو الدور الذي تقوم به

العائلة في دفع أفرادها نحو السلوك الإجرامي؟

الفرضيات:

*ينحدر المجرمون من أسر يكون بعض أفرادها ممن مارسوا السلوك الإجرامي.

*إصلاح النماذج الإجرامية في العائلة يساعد على مكافحة الجريمة.

المنهج المستخدم: اتبع بورث المنهج الإحصائي في هذه الدراسة.

النتائج:

1- إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة، حيث أن نسبة الجريمة في أسر

المجرمين تزيد خمسة 5 أضعاف عن نسب الأسر غير المجرمين.

2- النماذج العائلية المجرمة سبب كاف لتوريث السلوك الإجرامي إذ أن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين.

ت- دراسة "علي مانع" بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر".

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع الإجرام وعلم الاجتماع المقارن، وتتمحور دراسته حول الإجابة عن سؤال مركزي: هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أم نتائج لعوامل أخرى؟
فرضيات الدراسة:

* جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية.

* جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي.

النتائج:

1- ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة الفقر والبطالة والسكن.

2- التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة 65% من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات طلاق أو غياب أحد الوالدين أو كليهما.

3- جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى الحرمان العاطفي لدى الأبناء الذين ينحدرون من أسر مفككة.

4- جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى صراع الأجيال الذي ساهم بشكل غير مباشر في ضعف الرقابة الوالدية على الأبناء بل انعدامها في أغلب الأحيان.

تلتقي نتائج دراسة علي مانع مع نتائج دراستنا في كون التفكك الأسري وبعض المشكلات الاقتصادية دافع للجريمة.

ث- دراسة لعمامرة مباركة بعنوان "الإهمال العائلي و علاقته بالسلوك الإجرامي"⁽³²⁾.

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى يساهم الإهمال العائلي في تكوين السلوك الإجرامي؟

ويندرج هذا التساؤل ضمن مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم الإهمال العائلي وما هي العوامل المؤثرة في انتشاره؟

2- ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

3- كيف يؤثر الإهمال العائلي بصورتيه المادي و المعنوي على سلوك الأحداث؟

4- ما طبيعة السلوك الإجرامي للأحداث؟

المقاربة المنهجية: اعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج وهي: المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن.

نتائج الدراسة:

- لما كانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع فإن فسادها يترتب عنه نمو الحدث في جو متوتر يسوده الإهمال في بعض حقوقه أو كلها مما يؤدي به إلى انتهاج السلوك الجانح داخل المجتمع.

- إن للأسرة عدة وظائف ومن بينها حفظ ورعاية الأبناء، لكن نجد في هذا العصر أن هذه الوظيفة غابت عند الكثير من الأولياء وهذا راجع لعدم وعيهم بخطورة هذه الوظيفة.

- جهل الآباء بالآثار الخطيرة للإهمال المعنوي الذي هو السبب الرئيسي في السلوك الإجرامي للحدث.
- هناك توافق بين هذه النتائج ونتائج دراستنا.

خلاصة: إن ربط موضوع الدراسة بما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج مباشرة وغير مباشرة حول علاقة الجريمة بالتفكك الأسري أدى وظيفة منهجية هامة بالنسبة للبحث.

8- وظائف الأسرة:

الأسرة الجزائرية هي أسرة أبوية، بمعنى أن الأب أو الجد هو القائد المنظم لأمر الأسرة، وهي أيضا أغنوصية أي أن النسب فيها للذكور والانتماء فيها أبوي ويرى بعض الباحثين في علم الاجتماع العائلي، بأن الأسرة الجزائرية لا هي منقسمة ولا هي موسعة، ولعل من أبرز الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة هي:

1- إشباع الحاجات النفسية والمادية:

فهي تعتبر الجماعة الأولية التي توفر لأفرادها وخاصة الطفل أكبر قدر من العطف والحنان، ولذلك يتوقف قدر التكامل الانفعالي لأفرادها على ما يتوفر لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة ونظرا للتغيرات التي شهدها المجتمع اليوم وإلى زيادة الحاجة لأن تباشر الأسرة هذه الوظيفة، التي تضمن أو تكفل بناء سويا لأفراد المجتمع.

2- حاجة الشعور بالمركز الاجتماعي:

حيث تعمل الأسرة من خلال اعترافها بالطفل، وتقديرها له باعتباره مطلوبا فوق أنه محبوب ومرغوب فيه وتشبع الأسرة أيضا حاجة احترام الذات، التي تظهر من خلال الرغبة في تحصيل المدح والانتباه من الآخرين والحصول على المكانة العالية مع الأقران وتظل الأسرة مسؤولة بعد ذلك عن إشباع الحاجات المادية للطفل كالطعام حيث تلعب الرضاعة الطبيعية مع ما يقتزن بها من إشباع نفسي عن طريق ما يتحقق من دفء وحنان تعطيه الأم لولدها أثناء الرضاعة، إذ إن هذا الإشباع له أثر كبير على حياة الفرد فيما بعد وعلى أنماط سلوكه في المجتمع، وغياب هذه الحاجات غالبا ما يدفع بالأبناء إلى البحث عن البديل بطرق أخرى عن طريق السلوك الإجرامي (التهريب) كمثال⁽³³⁾.

3- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعد الأسرة هي المنظمة الاجتماعية الأولى التي تشكل بنية الشخصية الإنسانية لأبنائها بشكل مباشر وغير مباشر فالشكل المباشر يكون عن طريق التربية المقصودة القائمة على تعليم الأبناء السلوك الاجتماعي القويم، وتكوين القيم والدين والأخلاق حيث يتعلم الطفل اللغة التي تعتبر أداة اتصال اجتماعي وهي وسيلة لاكتساب المعارف والمعلومات، وتعمل الأسرة أيضا على تربية الطفل تربية دينية، بتعليمه الشعائر الدينية من صلاة وصيام، وغيرها كما أنها تعمل على نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الطفل وتكسبه أساليب التفاعل الاجتماعي المختلفة ويتعلم الطفل داخل الأسرة العمليات الاجتماعية بالتعاون والتنافس⁽³⁴⁾.

9- واقع الأسر المفككة:

أولا: الطلاق:

قد ينتج عن كثرة المشاكل بين الوالدين وازدياد الصراع بينهما إلى الطلاق، الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل إجرام الأبناء. وطلاق والدي الابن يصاحبه أو ينتج عنه تفكك الأسرة وتشنت أفرادها وحرمان الابن من رعاية وتوجيه الأبوين النافع له وهذا يؤدي بلا شك إلى تشنت الأبناء بين الأب والأم، مما ينعكس سلبا على شخصيتهم ويستغلون هذه المواقف بين الأبوين كي ينحرفوا ويئجها إلى طريق الإجرام والسبب هو الطلاق⁽³⁵⁾.

ثانيا: الهجر:

يعتبر الأب الشخصية الثانية التي تدخل حياة الابن بعد الأم، وهو يمثل السلطة الأولى التي يتعرف عليها الابن خارج علاقته بأمه نتيجة لذلك فإنه من خلال علاقة بأبيه تتحقق التجربة الأولى لعملية التحول الاجتماعي الحقيقي بالنسبة إليه وعند بلوغه يبدأ في تقليد أبيه والتشبه بتلك السلطة الخارجة عن كيانه، وهذا يعني أن كل غياب أو هجر أو اختلال لتلك السلطة ينتج عنه اضطراب في شخصيته من الناحيتين العاطفية والاجتماعية⁽³⁶⁾.

ثالثا: المستوى الاقتصادي:

إن المستوى الاقتصادي للأسرة يلعب دورا كبيرا في نجاح الحياة العائلية وتتمثل العوامل الاقتصادية المؤدية للإهمال الأسري ف:

1- الفقر:

هو عدم قدرة الفرد على إشباع الحاجات الأساسية سواء لنفسه أو لأسرته، فانتشار الفقر في الأسرة يؤدي إلى إهمال الوالدين للأبناء فتكثر أمراض سوء التغذية والضعف العام، ويولد الفقر عجزا اجتماعيا وسيكولوجيا وقد يؤدي إلى هجر الأب للأسرة، بسبب ضيق ذات اليد وإحساسه بالعجز في الوفاء باحتياجات أبنائه وزوجته، فيضطر إلى ترك الأسرة وترك العلاقة الزوجية التي تذكره بضعفه⁽³⁷⁾.

2- ضعف الدخل الفردي لرب الأسرة:

ويعتبر ضعف الدخل الفردي وعدم كفايته لتلبية الحاجيات الضرورية للأسرة، خاصة مع تدهور مستوى القدرة الشرائية لدى المواطن فأصبح الدخل لا يكفي ولا يغطي متطلبات الحياة الضرورية.

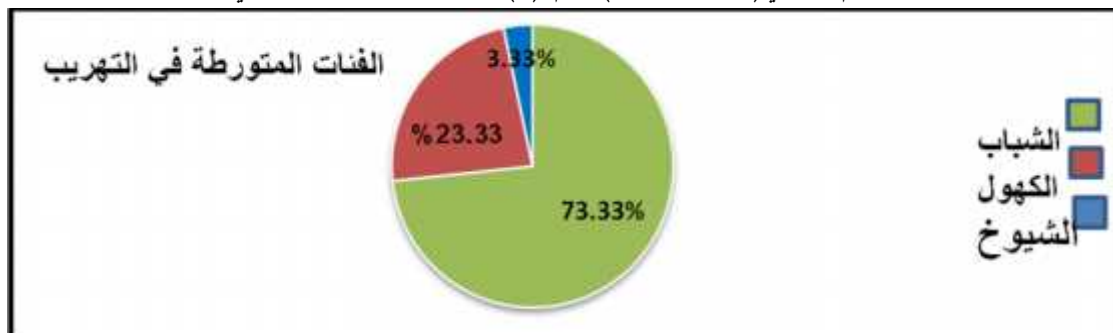
3- البطالة:

لها دور في ظهور الإهمال العائلي، إذ إن الأب البطال الذي ليس له مورد مالي، فمن أين يرعى أبنائه أو ينفق عليهم ويلبي احتياجاتهم المادية من علاج وتعليم وغيرها، وقد زاد في انتشارها تسريح العمال من المؤسسات العمومية في ظل نظام الخصخصة، وقلة المشاريع الاقتصادية التي تمتص الأيدي العاملة وتقضي على البطالة، فيساهم ذلك في التخفيف من حدة الإهمال الواقع على الأسرة وخاصة الأبناء، إذا كان الإهمال ناتجا عن بطالة الأب⁽³⁸⁾.

10- تفسير البيانات:

وتعتبر مرحلة تفسير البيانات من البحث جد مهمة، إذ نتوقف عليها نتائج الدراسة وبالتالي الإجابة على تساؤلات الإشكالية من خلال تفسير البيانات.

الرسم البياني (الدائرة النسبية) لرقم (1): يبين الفئات المتورطة في التهريب



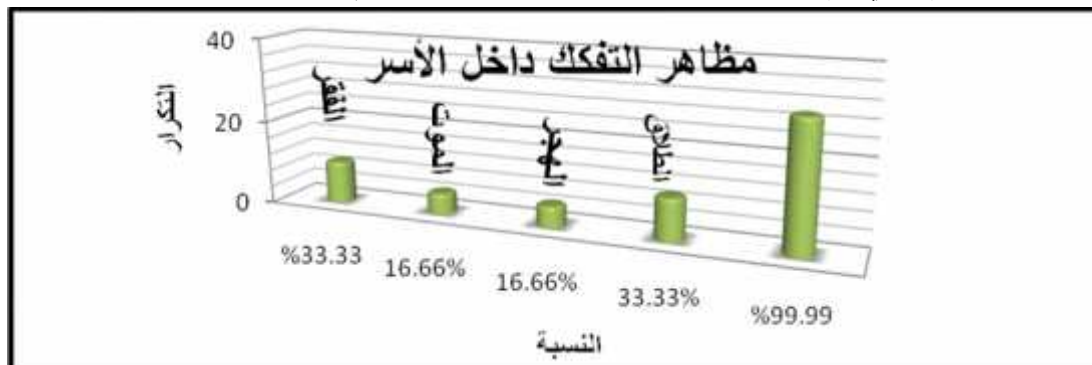
*إن (22) أي نسبة 73.33% من إجمالي أفراد العينة كانت إجاباتهم بأن أكثر الفئات المتورطة في عمليات التهريب هي فئة الشباب، هذه الفئة التي غالبا ما يصفها علماء النفس بمرحلة النضج والوعي ومرحلة يتمتع فيها الفرد بالاستقلالية وإثبات الذات والبحث عن تشكيل الذات الاجتماعية وبالتالي يكون في موضع تفاعل اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه ولكن السؤال الذي يطرح هل سيحقق تفاعلا إيجابيا أم سلبيا؟ فعملية التهريب التي يمارسها شباب ولاية الطارف، تعبر عن اكتساب أفرادها نمطا إجراميا وعلى تعبير نظرية الاختلاط التفاضلي بزعامة سندرلاند: "أن عملية السلوك الإجرامي تتم من خلال الاتصال الاجتماعي، ويتعلم الفرد الجريمة (التهريب) عن طريق اختلاطه بالأنماط الإجرامية (عصابات)".

جدول رقم (2): يبين الانتماء الطبقي للمهريين

الانتماء الطبقي	التكرار	النسبة %
الطبقة الفقيرة	19	63.33
الطبقة المتوسطة	11	36.33
الطبقة الثرية	/	/
المجموع	30	99.99

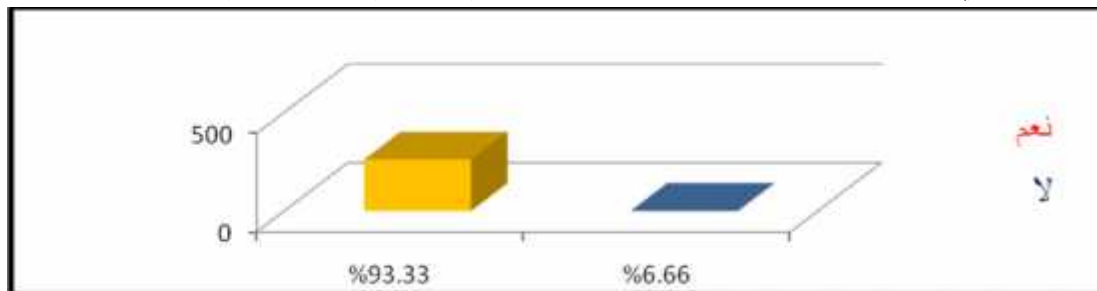
*انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 63.33% من مجموع أفراد العينة، أجابوا أن الانتماء الطبقي للمهريين، هي الطبقة الفقيرة وعددهم (19) في حين تمثل الطبقة المتوسطة نسبة 36.33%، أما الطبقة الثرية فلم نسجل أي إجابات. ويمكن أن نفسر ذلك باعتبار أن المهريين يعانون من ظروف اجتماعية قاسية في مقدماتها الفقر، فأثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين الفقر والجريمة (التهريب) حيث إن الشائع بين الناس أن الأشخاص الفقراء هم الذين يرتكبون الجريمة بنسبة كبيرة قد بلغ أضعاف نسبة ما يرتكبه الأغنياء، ومن الأبحاث من اهتم بدراسة دور البطالة في ارتكاب الجريمة ومختلف الرذائل، وأن العمل الدائم هو الذي يصرف الفرد عن السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يقول جبرائيل ثارد: "إن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول". إن حصر التهريب في الطبقة الفقيرة والمتوسطة، مرده أيضا كما تقول النظرية الاقتصادية بزعامة "بونجر" أن النظام الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الثراء هو المسؤول الوحيد عن جرائم الاختلاس والتزوير، والتهريب، والنصب، وجرائم أخرى مرتبطة بما قد يشيع في المجتمع من فساد خلقي، ويمكن تفسير ذلك على ضوء النتائج التي تحصل عليها علي مانع في دراسته "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر" أين وضع علاقة الفقر والحاجة بالجرائم.

رسم بياني رقم 3: يوضح أكثر المظاهر شيوعا للتفكك الأسري لعائلات المهريين



من خلال النتائج المبينة أعلاه يتضح أن 10 أي بنسبة 33.33% من أفراد العينة أجابوا أن المهرين ينحدرون من أسر مفككة بسبب الفقر والطلاق ويمكن تفسير ذلك أن الأبناء يعيشون في وسط اجتماعي كان بمثابة الوعاء المنشط والملائم للإجرام كما أشار له ذلك "لاكاساني في نظرية الوسط الاجتماعي"، كما أن الطلاق يعتبر من أهم الأسباب الدافعة إلى الانغماس في عالم الجريمة وكما أشرنا سالفًا غياب دور أحد الوالدين بسبب الطلاق له أثر سلبي على شخصية الفرد فهذا الغياب يعني التخلي عن العديد من المسؤوليات (الحرمان العاطفي، الاهتمام، الرقابة المستمرة، إشباع الحاجات المادية) وبالتالي يكون البديل هو إشباع هذه الحاجات بطرق غير مشروعة (التهريب) دون إدراك مخاطر هذه التصرفات وانعكاساتها على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع كسلوك اجتماعي معادٍ للمجتمع ومخرب أساسي لبنى الاقتصاد.

رسم بياني رقم 4: يبين وجود علاقة بين النموذج الأبوي السيئ (القوة السيئة) وجريمة التهريب



إن نسبة 93.33% أي 28 من عينة الدراسة أفادت أن هناك علاقة بين النموذج الأبوي السيئ (القوة السيئة) وجريمة التهريب في حين 02 أي بنسبة 6.66% من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود علاقة، ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال ما توصلت إليه دراسة "بورث" بعنوان "البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي التي أكدت أن إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي ومحوري يدفع إلى الجريمة، حيث إن نسبة الجريمة في أسر المجرمين تزيد 5 أضعاف عن نسب الأسر غير المجرمين. وأن النماذج العائلية المجرمة سبب كاف لتوريث السلوك الإجرامي إذ إن أغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين. وعلى اعتبار أن الأبناء يرون في الآباء النموذج الأمثل الذي يجب الاقتداء به وبالتالي فساد أو صلاح الآباء مرتبط تمامًا بما يمكن أن تكون عليه شخصيات الأبناء مستقبلاً.

رسم بياني رقم 5: يبين وجود علاقة بين غياب الرقابة الوالدية وجريمة التهريب



أجاب أفراد العينة بنسبة 76.66% أي 23 أن غياب الرقابة الوالدية من بين الأسباب المؤدية إلى الجريمة وعلى رأسها التهريب نظرا لأسلوب الآباء المتساهلين في تربية أو غير المباليين تماما بتربية الأبناء إما جهلا بأساليب التربية السليمة أو نتيجة لغيابهم (الطلاق أو الهجر أو الموت) أو بسبب الخلافات الزوجية المتكررة ليطلقوا العنان له لممارسة ما يحلو له دون ضوابط لذلك نجد أن الأبناء، يكونون سريعي التأثر بما حولهم وما يحيط بهم من سلوكيات نظرا لإدراكهم عدم وجود رقيب أو حسيب على تصرفاتهم لأن الآباء قدموا استقالتهم من تربية الأبناء.

11-نتائج الدراسة:

من خلال تفرغنا لأسئلة الاستمارة بغية الوصول على إجابات على هذه التساؤلات تحصلنا على:

التساؤل الأول: غياب الرقابة الوالدية دور في اللجوء إلى جريمة التهريب

* أن نسبة 76.66% أقرت بوجود علاقة مباشرة وتأثير غياب الرقابة الوالدية وجريمة التهريب.

التساؤل الثاني: الخاص بعلاقة الفقر بالتهريب

* أثبتت الدراسة وجود علاقة بين الفقر والتهريب بنسبة 90%

التساؤل الثالث: المتضمن الفئات الأكثر تورطا في التهريب:

* أشارت نتائج الدراسة بأن فئة الشباب هي من أكثر الفئات المتورطة في عمليات التهريب بنسبة 73.33% ومن بين النتائج الأخرى المتحصل عليها:

1- كان للبيئة الجغرافية دور بارز في انتشار التهريب بنسبة 100% خاصة وأن المهربين كثيرا ما يلجؤون إلى الغابات والتضاريس الوعرة، من أجل نقل البضائع المهربة.

2- يعرف التهريب فترات معينة للانتشار، أهمها فترة الانتعاش الاقتصادي بنسبة 66.66% خاصة وأن الطابع الغالب على المنطقة هو فلاحي، وبالتالي يلجأ المهربون إلى المقايضة مع مهربين آخرين (خارج المنطقة) لتتويع المبادلات التجارية (سوق المهربين).

3- يلاحظ من خلال الإجابات عدم وجود تعاون من قبل سكان المنطقة في الكشف عن عصابات التهريب لعدة اعتبارات:

* صلة القرابة التي تربط سكان الشريط الحدودي مع الدول المجاورة "تونس".

* تواطؤ هؤلاء (السكان) مع المهربين أنفسهم.

4- إن أكثر المواد استهدفا من قبل المهربين هو "الوقود الجزائري" ذو الجودة العالية والأسعار الباهظة العائدة من وراء تهريبه أو كما يسمونه المهربون *التهريب القوتي (التهريب القوتي: التهريب لسد الجوع).

جدول رقم (03): خاص بنتائج الدراسة الميدانية

ولتوضيحات أكثر حول نتائج الدراسة نلاحظ البيانات التي يتضمنها الجدول التالي ⁽³⁹⁾				
المحور الأول: توجد علاقة بين التفكك الأسري والجريمة				
العبـارات				رقم السؤال
25	التكرار	نعم	هل الفئات المتورطة في الجريمة تنتمي إلى أسر مفككة ؟	السؤال رقم 01
83.33	النسبة %			
05	التكرار	لا		
16.66	النسبة%			
10	التكرار	الطلاق	هل تفكك الأسر ناتج عن ؟	السؤال رقم 02
33.33	النسبة%			
05	التكرار	الهجر		
16.66	النسبة%			
05	التكرار	موت احد الوالدين		
16.66	النسبة%			
10	التكرار	الفقر		
33.33	النسبة%			
07	التكرار	نعم	هل الأولياء على علم بتواطؤ أبنائهم في الجريمة؟	السؤال رقم 03
23.33	النسبة%			
23	التكرار	لا		
76.66	النسبة%			
01	التكرار	الجهل بأساليب التربية الصحيحة	هل غياب الرقابة الوالدية راجع إلى ؟:	السؤال رقم 04
3.33	النسبة%			
29	التكرار	إهمال الآباء لمسؤوليات الأسرة		
96.66	النسبة%			
28	التكرار	نعم	بحكم الطبيعة الجغرافية للمنطقة هل تورطت الفئات التي تنتمي إلى أسر مفكك في جرائم كالتهريب مثلا؟	السؤال رقم 05
93.33	النسبة%			
02	التكرار	لا		
6.66	النسبة%			
المحور الثاني: توجد علاقة بين الفقر و الجريمة				
27	التكرار	نعم	هل فقر الأسر المفككة دافع للجريمة؟	السؤال رقم 06
90	النسبة%			
03	التكرار	لا		
10	النسبة%			
07	التكرار	زيادة متطلبات الأسرة الحديثة	هل تلجأ الفئات المفككة أسريا إلى الجريمة و في مقدمتها التهريب ؟بسبب	السؤال رقم 07
23.33	النسبة%			
05	التكرار	فقدان العائل و تحمل الأبناء مسؤوليات كبيرة		
16.66	النسبة%			
05	التكرار	البطالة		

16.66	النسبة %			
04	التكرار	غياب المشاريع الداعمة للشباب		
13.33	النسبة %			
09	التكرار	هاجس الربح السريع		
30	النسبة %			
المحور الثالث: أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب				
22	التكرار	الشباب	ما هي أكثر الفئات المتورطة في جريمة التهريب؟	السؤال رقم 08
73.33	النسبة %			
07	التكرار	الكهول		
23.33	النسبة %			
01	التكرار	الشيوخ		
3.33	النسبة %			
28	التكرار	سكان المنطقة الأصليين	هل يمارس التهريب من قبل ؟	السؤال رقم 09
93.33	النسبة %			
02	التكرار	الوافدين إلى المنطقة		
6.66	النسبة %			
26	التكرار	نعم	هل يمكن اعتبار الجريمة خاصة التهريب مهنة متوارثة	السؤال رقم 10
86.66	النسبة %			
04	التكرار	لا		
13.33	النسبة %			

الهوامش:

- 1- <http://www.alkhabar.com>
- 2- موقع الدرك الوطني www.gandarmerie.com
- 3- عبد العزيز محمود، القاموس الشامل العربي. بيروت، دار التراث الجامعية، دط، دون سنة النشر، ص 97.
- 4- جعفر عبد الأمين ياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت، عالم المعرفة، ط1، 1981، ص 22.
- 5- أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2008، ص 55.
- 6- قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر السنة، ص 111.
- 7- جابر عوض السيد، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دط، الإسكندرية، 2002، ص 86.
- 8- قانون الأسرة الجزائري، المادة 02، الأمر رقم 82.
- 9- بوخميس بوفولة، الانحراف مقارنة نفسية و اجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1، 2010، ص 103.
- 10- أشرف رمضان، النظرية العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقه، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 72.
- 11- بوخميس بوفولة، مرجع سبق ذكره، ص 110.
- 12- جعفر عبد الأمين ياسين، المرجع السابق، ص 26.

- 13- سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، انحراف الصغار وجرائم الكبار. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2002، ص 89.
 - 14- زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع مكتبة النهضة المصرية، 1958، ص 26-27.
 - 15- أنطوان نعمة، عصام مدور، المنجد في اللغة العربية، ط2، دار المشرق، بيروت، دت، ص 505.
 - 16- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2003، ص 552.
 - 17- الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب.
 - 18- قانون الجمارك رقم 07/79 المعدل والمتمم.
 - 19- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 12.
 - 20- جودت عزت عطوي، "أساس البحث العلمي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، دت، ص 172.
 - 21- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 32.
 - 22- www.gandarmerie.com
 - 23- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2011، ص ص 50-53.
 - 24- المرجع السابق، ص ص 65-82.
 - 25- عدلي محمود السمري، نفس المرجع، ص ص 85 - 95.
 - 26- مرجع سبق ذكره، ص ص 97 - 182.
 - 27- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ص ص 214-271.
 - 28- المرجع السابق، ص 297.
 - 29- رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة والنشر، مصر، 1989، ص ص 99-102.
 - 30- أمينة محمد بيومي، "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي" ملخص رساله الماجستير - جامعة المنوفية مصر، 1994.
 - 31- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 4.
 - 32- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 135.
 - 33- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص 106.
 - 34- سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 116.
 - 35- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مرجع سبق ذكره، ص 70.
 - 36- نفس المرجع، ص 60.
 - 37- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 105.
 - 38- جليل وديع شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1998، ص 37-38.
 - 39- حدادري ريمة، طرق مكافحة التهريب من قبل فرق الدرك الوطني -دراسة ميدانية بولاية الطارف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، عنابة، 2014، ص 122/129.
- قائمة المراجع:**
- 1- أبو الوفاء محمد أبو الوفاء، العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
 - 2- أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر، عما، 2003.
 - 3- أنطوان نعمة، عصام مدور، المنجد في اللغة العربية، ط2، دار المشرق، بيروت دت.
 - 4- أشرف رمضان، النظرية العامة والنظم الإجرائية لحماية الأسرة في القانون والفقه، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

- 5- أمينة محمد بيومي، "التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي"، ملخص رساله الماجستير، جامعة المنوفية، مصر، 1994.
- 6- بوخميس بوفولة، الانحراف مقارنة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 7- جابر عوض السيد، الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دط، الإسكندرية، 2002.
- 8- جودت عزت عطوي، "أساس البحث العلمي"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، د.ت.
- 9- جعفر عبد الأمين ياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، ط1، 1981.
- 10- زكريا إبراهيم، الجريمة والمجتمع، مكتبة النهضة المصرية، الإسكندرية، 1958.
- 11- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2003.
- 12- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
- 13- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2003.
- 14- عبد العزيز محمود، القاموس الشامل العربي، بيروت، دار التراث الجامعية، دط، دون سنة النشر.
- 15- علي مانع، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 16- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2011.
- 17- عامرة مباركة، الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2011/2010.
- 18- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 19- رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة والنشر، ط8، مصر 1989.
- 20- سلوى عثمان الصديقي، جلال الدين عبد الخالق، انحراف الصغار وجرائم الكبار. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2002.
- 21- سلوى عثمان الصديقي، قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 200.
- 22- قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر السنة.
- 23- المجموعة الإقليمية لمكافحة التهريب، نشاط المجموعة في مكافحة تهريب الوقود، الطارف 2011.
- القوانين والأوامر:**
- 24- قانون الأسرة الجزائري، المادة 02، الأمر رقم 82.
- 25- قانون الجمارك رقم 07/79 المعدل والمتمم.
- 26- الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب.
- المواقع الالكترونية

27-www.alkhabar.com

28-www.gandarmerie.com

29-www.gandarmerie.com